

أجنيكور: رمية القوس

عامر محسن

تصادف هذه الأيام ذكرى مرور ستة قرون بالتمام على احدي أشهر معارك التاريخ: موقعة أجنيكور التي احتدمت بين الجيشين الانكليزي والفرنسي في 25 اكتوبر 1415، وانتهت بإبادة أفواج الخيالة الفرنسية الثقيلة، وزهرة الأرستقراطية الملكية، على يد رماة الأسهم الانكليز والويلزيين - يتقدمهم، راجلاً، ملكهم هنري الخامس الذي رفعته حملة اجنيكور الى مصاف الأسطورة في الخيال القومي البريطاني.

في التاريخ العسكري، ترمز أجنيكور الى انتصار السهم على الدرع والحديد، وهي جزء من سباق عسكري قديم يضع، تكراراً، القوّة الصلدة (السيف مثلاً) في وجه المفلّاح الخفيف، والتحصينات في مواجهة المدفعية، والدبابة ضد الصاروخ الموجّه الخ... في أجنيكور، مال الميزان معلناً نهاية أربعة قرون من هيمنة الخيالة المدرّعة على مسرح الحروب. لم يثبت القوّاس الماهر، المزارع ابن الطبقات الفقيرة، بأنه قادرٌ على هزيمة الفارس النبيل فحسب، بل أنّ هجمة الخيالة الأسطورية صارت انتحاراً في وجه تشكيلات منظمة من الرماة (قُتل أكثر من 8000 فرنسي مقابل مئات الضحايا الانكليز).

تبدأ جوليت باركر كتابها الممتع عن المعركة بشرح لصعود نظام الخيالة الثقيلة. حين احتلّ النورمانديون انكلترا، مع «وليم الفاتح» اثر معركة هاستينغ، دشّنوا نمطاً جديداً في استخدام الخيالة: بدلاً من استغلال سرعة الأحصنة للاقتراب من العدو ورمي الرماح القصيرة عليه ثم الانسحاب، صار الفارس يضع رمحاً ثقيلًا تحت ابطه، ويعتمد على وزن الحصان وطاقته الحركية لاخترق خطوط المشاة وتروسهم. وحين تضع آلاف الفرسان المدرّعين جنباً الى جنب، ويتسارعون سوياً صوب خطوط العدو، تصير الهجمة كالسيل الذي يستحيل إيقافه (تنقل باركر شهادة نبيلة معاصرة، وصفت صولة الخيالة بأنها قادرة على «خرق أسوار بابل»). من هنا ولدت ثقافة المبارزة بالرمح ومسابقاتها، التي تعلم الفرسان الانضباط الفائق، وكيفية توجيه حصانهم وسلاحهم بدقة؛ ثمّ زوّد النظام الاقطاعي الجيوش الملكية بالآلاف النبلاء القادرين على احترام الفروسية (وتحمّل أكلافها) والتدرّب منذ الصغر على الخيل والقناة.

في الثلث الأول من القرن الرابع عشر، أعلن الملك الانكليزي ادوارد الثالث انه يملك الحق الوراثي في حكم مناطق واسعة من شمال فرنسا، وأن انتقال العرش فيها لم يجر على نحو شرعي. هكذا ابتدأت حرب المئة عام، حيث جعل ادوارد شعاره الرسمي «لن أجعل الله، وحقّي»، وأرسل الى غريمه، الملك فيليب السادس، رسالة تهديد مقتضبة ينهيها برجاء لتجنّب الحرب «بحقّ جسد يسوع المسيح، أعد (لي) ما تدين به»، ثمّ شنّ الحملة الانكليزية الأولى في فرنسا.

بعدها بنصف قرن، كان حفيد ادوارد، هنري الخامس، يتحصّر لشنّ أشهر الغزوات الانكليزية في الحرب، وكان رماة السهام هم سلاحه «السري». عام 1410، قبل المعركة بخمس سنوات، أصدر هنري الرابع أمراً يلزم كلّ الرعايا بين سن السادسة عشرة والستين بتعلّم الرماية على القوس الطويل. كان عليهم أن يذهبوا، كل يوم أحد وأيام الأعياد، للتدرّب على رمي السهام في ميادين خصصت لذلك. الاعتماد على مهارة العائمة (وانتاج آلاف الرماة المحترفين) كانت الوسيلة الوحيدة لمواجهة ارستقراطية فرنسية ضخمة، بإمكانها أن ترسل الى الميدان أعداداً من الفرسان والمشاة النبلاء المدرّعين لا يقدر العرش الانكليزي على مجاراتها. لم يكن استخدام القوس أمراً سهلاً، وتلزمه سنوات من التدريب، غالباً منذ الصغر، قبل أن يتمكّن الفتى من استخدام القوس الطويل بحجمه الكامل. القوس هنا ليس أداة للصيد، بل سلاح حربي طوله يقارب المترين، وتلزمه قوّة ضغط تفوق الخمسين كيلوغراماً لإطلاق السهم الواحد. والرامي الماهر قادرٌ على اصابة هدفٍ به من ثلاثمئة متر، وخرق درع معدني من مئة متر. حتى يُقبل بالجندي كرام محترف في الجيش، كان يفترض به أن يطلق على الأقل، عشرة أسهم موجهة خلال دقيقة من الزمن؛ والرامي الماهر كان يطلق عشرين، والمعدّل في معركة أجنيكور كان 15 سهماً في الدقيقة. كانت السهام تباع في رزم من 24 سهماً، والرامي يحمل في المعركة ما بين 60 و70 رمية، يطلقها جميعها في «قصف» محموم يستغرق أقل من ست دقائق (وضمن تنسيقٍ معقّدٍ مع نظرائه يقرّر وتيرة الاطلاق والمدى).

تكشف باركر في كتابها عن تحضيرات العرش الانكليزي للحملة، وسبل استقدام الأخشاب وريش الأوز لصنع كميات ضخمة من السهام (كانت كلفة السهم الواحد تعادل دولارين بأسعار اليوم، والحملة بأكملها استلزمت مئة مليون دولار). حين وجد هنري الخامس نفسه أمام الجيش الملكي الفرنسي، وهو أكبر من جيشه بخمسة أضعاف على الأقل، كان الامتياز الوحيد الذي حرص عليه هو في أن يموضع قواته بين غابتين، حتى لا يتمكن الخيالة الفرنسيون من الالتفاف على رماته واجبارهم على عبور الوادي الضيق في مواجهة صليباتهم.

حين انطلق هجوم الخيالة الفرنسية، وخلفهم الاف المشاة المدرعين (بينهم، أيضاً، عددٌ كبير من النبلاء)، في الحقل الموحل قرب أجنيكور، انهمر عليهم ما معدّله خمسة وسبعون ألف سهم في الدقيقة، بحسب تقديرات باركر. وحين انكسرت الموجة الأولى من الفرسان وعلق المشاة في الوحول بين الأحصنة الهائجة وسهام الانكليز، كانت المعركة قد انتهت فعلياً وما تبعها محض مقتلة قبيل المعركة، تعاهد 18 نبيلاً فرنسياً على أنهم سيشقون طريقهم الى الملك هنري شخصياً، ويضربوا عن رأسه التاج المرزّين بزهر الزنبق (وهو شعارٌ مستفزٌ يرمز الى ادعاء الملك الأحقية بعرش فرنسا). الشبان الـ 18 تمكنوا بالفعل من الوصول الى موكب الملك، وقد قتل آخرهم وهو يسدد ضربة أطاحت احدي الأزهار عن تاج هنري. (تقول خرافة شعبية أن شعار النصر - V - نشأ اثر أجنيكور. إذ أمر الملك الفرنسي الحائق بعد المعركة بأن كلّ انكليزي يقع في الأسر تقطع سبابته والوسطى، حتى لا يتمكن من الرمي بالقوس مجدداً. فصار الجنود الانكليز، حين يشاهدون خصومهم عبر خطوط الجبهة، يرفعون الاصبعين لهم استفزازاً).

في الواجهة

حكومة سلام تنتظر الإنضمام إلى مائدة الفراغ

الآن يتخذ الرئيس

تمام سلام قراراً يحدد

مصير حكومته بالبقاء

عليها أو استقالته. لا يقل

الجدد الدستوري حيال ما

خطوة التحدي أهمية عن

السجل السياسي. كلاهما

يدقان سلفاً ناقوس

فوضى وشيكة ما إن تقم

الاستقالة هذه

نقولاً ناصيف

قد يكون في محله اعتقاد رئيس الحكومة تمام سلام بان استقالة الحكومة اقل ضرراً من بقائها عاجزة عن الحكم وممارسة الصلاحيات واتخاذ القرارات، والاجتماع حتى. وقد يكون في محله أيضاً يقينه من ان الاجتهاد في قراءة نصوص دستورية يسهّل ايجاد المخارج عندما تتوافر التسوية. وقد جرّب بعض ذلك الاجتهاد عند وضع المادة 62 من الدستور موضع التطبيق في حكومته فور شغور رئاسة الجمهورية وتوليها صلاحيات الرئيس عبر آلية - يسميها سلام مقاربة - ممارسة الصلاحيات تلك سواء في اتخاذ القرارات أو اصدار المراسيم.

الا ان المشكلة تصبح جسيمة تماماً اذ توصل ابواب التفاهم السياسي داخل الحكومة وتوقعها في العجز وتعطيل اجتماعات مجلس الوزراء ومنعه من اتخاذ القرارات.

تحت وطأة تمييزه الحجج الدستورية والقانونية عن المبررات السياسية، يعبر رئيس الحكومة

مرحلة قاتمة تضعه امام خيارات شتى ليس بينها اي استثناء من اي نوع.

لم يقل بعد انه سيسنتقل او يوشك على الاستقالة. لكن احدا لم يسمع منه انه قادر على الاستمرار طويلاً على نحو كهذا.

مع ذلك، فان استقالة محتملة لسلام، في ظل الشغور، تضع البلاد في واقع غامض، في النصوص والممارسة، حيال سبل ايجاد المخارج التالية. وقد يتعذر العثور على طريقة ملء شغور حكومة نيظ بها بعد ثلاثة اشهر من تأليفها ملء شغور رئاسة الجمهورية.

من دون رئيس للجمهورية لا مرجع دستوريا صالحاً لتسلم الاستقالة

من رئيسها. من دونه ليس لأحد ان يقبل الاستقالة او يرفضها. من دون موافقته لا يسع الحكومة المستقلة مباشرة تصريف الاعمال. من دونه أيضاً لا يمكن اجراء استشارات نيابية ملزمة وتأليف حكومة تخلفها. بذلك تحمل اي استقالة محتملة لسلام البلاد الى مائدة الفراغ الشامل.

اذا استقال سلام حقاً - وهو قرار يظل مستبعداً مؤقتاً على الاقل ما دام ثمة شركاء اقليميون اساسيون للرجل فيه - تكون قد تكررت تجربة



**لم يقل سلام بعد
انه سيسنتقل، لكنه لم
يقل انه سيستمر طويلاً
على نحو كهذا**



تقرير

قادة محاور التّبانة وجبل محسن في «الع

رضوان مرتضى

جنباً إلى جنب، وقف قادة المحاور في جبل محسن وباب التّبانة. سعد المصري وزيد الصالح المعروف بـ «زيد علوكي» إلى جانب «كوادر الجبل» جسّدوا مشهداً كوميدياً لـ «الوحدة الوطنية». في قفص المحكمة العسكرية، «سنة وعلويون»، رفعوا أصواتهم بـ «أنا موحدون لولا السياسيين الذين يخلفوننا!» وفيما خاطب أحدهم رئيس المحكمة العميد خليل ابراهيم: «سيادة العميد فوت بالمصالحه»، ردّ آخر: «نحن نتصالحنا خلص»، فيما دخل «علوكي» على الخط قائلاً: «السياسيين هني اللي خاربينا وأكبر دليل إننا مش عم نتقاتل بالسجن».

استمع رئيس المحكمة إلى أحد عشر

الفراغ الشامل التي عرفها لبنان مرة اولى، لا سابقة لها في تاريخه منذ الاستقلال، هي توالي الاحداث عام 1988 على اثر أنتهاء ولاية الرئيس امين الجميل، ثم استكملت على امتداد 13 شهراً و13 يوماً تماماً.

بعد الشغور الرئاسي في ايلول 1988، انقسمت البلاد الى حكومتين احدهما دستورية برئاسة الرئيس ميشال عون والآخرى واقعية برئاسة الرئيس سليم الحص، شغرت رئاسة مجلس النواب في تشرين الاول مع تعذر تجديد انتخاب الرئيس حسين الحسيني لها وكذلك هيئة مكتب المجلس فأضحى البرلمان بدوره

بلا رأس اضعف تشبته بين «قصر منصور» وساحة النجمة من دون ان يلتئم في اي منهما فُشل. في الشهر الذي تلا، تشرين الثاني، انقسم الجيش بين الوية يقودها من البرزة عون والوية المناطق الغربية يقودها من الرملة البيضاء اللواء سامي الخطيب. الى ان اكتملت الفوضى بمرسوم عون فجر 5 تشرين الثاني 1989 بحل مجلس النواب.

هكذا استسلمت البلاد للفوضى الكاملة في ظل حرب مشتعلة في طول البلاد وعرضها، بين فريقي النزاع الدستوري مقدار ما كانت بين الوية الجيش الواحد، وبين المسيحيين والجيش السوري.

من دون اتفاق الطائف لم يكن في الامكان اعادة انبثاق شرعية دستورية لبلد منقسم على نحو غير مسبوق في كل الاتجاه: في الرئاسة والحكومة والبرلمان والمؤسسة العسكرية. اعادت تسوية الطائف، معوّلة على دعمين عربي وغربي، تشريع المؤسسات: اهمال قرار الحل وانتخاب الحسيني رئيساً للمجلس اولاً كي تتكوّن السلطة المشتركة، ثم التصويت سياسياً على وثيقة التسوية، ثم انتخاب الرئيس توطئة لتأليف حكومة جديدة.

موقوفاً في أحداث طرابلس، كادوا أن يكونوا مناصفة بين جبل محسن وباب التّبانة، جميعهم أعادوا رواية جولات الأشتباكات التي انتهت منذ ما يقارب السنتين. تردّد مجدداً اسم الضابط المتقاعد عميد حمود المعروف بـ «بيع السلاح في الشارع»، بحسب إفادة الموقوف محمد رعد، الذي أجاب ردّاً على سؤال العميد ابراهيم عن سبب اختياره حمود بالقول: «سامع بالشارع إنو العميد حمود بوزع سلاح ومكتبو فوق محل للشاورما».

كان بين من مثلوا أمام المحكمة أمس، أحمد سليم الميقاتي الملقب بـ «أبو الهدى»، أمير «الدولة الإسلامية» في الشمال. بلحية خفيفة، بعدما كان قد ادعى أن الشرطة العسكرية حلقت لحبته، وقف الميقاتي أمام قوس المحكمة، وعلى مقربة منه، خلف

القضبان، كان يقف ابنه عمر، أحد «ذابحي» العسكري علي السيد في جرد عرسال. الميقاتي الأب كان رابط الجأش، وخاطب القاضي بكل ثقة: «حدّد أي ملف تُريد أن تستجوبني فيه حتى أعرف وجهتي... في شغلات كثيرة أنا بريء منها». استعاد الموقوف رحلة توقيفه منذ أحداث الضنية مروراً بما عُرف بـ «قضية الماكدونالذر» في طرابلس وصولاً إلى اليوم. ومن جملة ما بدأ الميقاتي كلامه به ردّاً على سؤال عن سبب عدائه للمؤسسة العسكرية: «المؤسسة العسكرية هي من بدأتني العداوة. أبناء منطقتي يشهدون أنني أول من أدخل الجيش إلى المنطقة»، تحدث «أبو الهدى» عن بدء تورطه قائلاً: «كان الهدف جماعة من الحزب علمنا أنهم أتوا إلى الجرد». وعن أفراد مجموعته التي عُرفت بـ «خلية